شارح

جريمة | أخبار

إطلاق النار في شاطئ بوندي: ما مدى صرامة قوانين الأسلحة في أستراليا؟

وتقول الشرطة إن مطلق النار المسؤول عن هجوم شاطئ بوندي كان حاملاً لرخصة حيازة أسلحة نارية وكان يمتلك ستة أسلحة نارية.

ضابط شرطة يتحدث إلى أحد أفراد الجمهور عقب حادث إطلاق نار وقع في اليوم السابق في شاطئ بوندي في سيدني [مارك بيكر/أسوشيتد برس]

سارة شميمبقلم

15 ديسمبر 2025

يشارك يحفظ

على شاطئ بوندي في سيدني على يد مسلحينإن مقتل ما لا يقل عن 15 شخصًا في احتفال يهودي بعيد الأنوار (حانوكا) اثنين يوم الأحد كان حدثًا نادرًا في بلد معروف بقوانينه الصارمة المتعلقة بالأسلحة.

وصفت الشرطة الحادث بأنه هجوم "إرهابي"، وكان أسوأ حادث إطلاق نار جماعي في البلاد منذ عام 1996، عندما أطلق المسلح مارتن برانت النار فقتل 35 شخصًا وأصاب نحو عشرين آخرين في بورت آرثر، وهي منطقة سياحية في ولاية تسمانيا الجنوبية. حُكم على برانت بالسجن المؤبد 35 مرة، لكن دوافعه لإطلاق النار، الذي أدى إلى سنّ سلسلة من التشريعات الجديدة المناهضة للأسلحة، لم تتضح قط

RECOMMENDED STORIES

- Worker at France's Elysee Palace to face trial over alleged theft
- Epstein files: Whose names and photos are in the latest document drop?
- South Africa shooting updates: At least 9 people killed near Johannesburg
- Manhunt under way after nine people killed in South Africa shooting

إليكم نظرة فاحصة على ما حدث، على الرغم من قوانين الأسلحة الصارمة في أستراليا.

من هم مطلقو النار؟

خلال مؤتمر صحفي يوم الاثنين، قال مفوض شرطة نيو ساوث ويلز مال لانيون إن المشتبه بهما هما رجل يبلغ من العمر 50 عامًا، قُتل برصاص الشرطة في مكان الحادث، وابنه البالغ من العمر 24 عامًا، والذي أصيب أيضًا بالرصاص ولكنه لا يزال في المستشفى في حالة حرجة ولكنها مستقرة.

وقال لانيون إن الأب "حامل رخصة أسلحة نارية ولديه ستة أسلحة نارية مرخصة باسمه"، مؤكداً أنه "استوفى معايير الأهلية للحصول على رخصة أسلحة نارية".

أكدت الشرطة أن المشتبه به البالغ من العمر 50 عامًا كان يعيش في ضاحية من ضواحي سيدني وكان يحمل رخصة أسلحة نارية من ولاية نيو ساوث ويلز.

1:07

ما مدى صرامة قوانين الأسلحة في أستراليا؟

بعد أسبوعين من حادثة إطلاق النار في بورت آرثر، تسمانيا، عام 1996، أطلقت الحكومة بقيادة رئيس الوزراء جون ، والتي شددت بشكل كبير قوانين (NFA) الأسلحة النارية الوطنية اتفاقية هوارد من الائتلاف الليبرالي الوطني المحافظ الأسلحة في أستراليا.

كان التشريع الجديد بمثابة اتفاقية بين الحكومة الأسترالية وولاياتها وأقاليمها المختلفة، والتي تبنت هذا التشريع الجديد من خلال سن قوانينها الخاصة. ورغم اختلاف القوانين المحددة من ولاية إلى أخرى، إلا أنها جميعاً تسترشد بقانون الأسلحة النارية الوطني واتفاقية مراقبة الأسلحة النارية الوطنية.

حظر التشريع امتلاك معظم البنادق الآلية وشبه الآلية، واشترط على مالكي الأسلحة تسجيل أسلحتهم النارية لدى الشرطة والتقدم بطلبات للحصول على تراخيص لامتلاكها، وبدأ برنامجًا لإعادة شراء الأسلحة أدى إلى سحب حوالي 650 ألف سلاح هجومي من التداول العام.

هل ترغب بالعودة إلى هذه المقالة؟ **احفظها** لوقت لاحق.

يحفظ

يستغرق الآن ما لا يقل عن 28 يومًا لمعالجة طلب ترخيص السلاح.

ينص القانون على إلزام مالكي الأسلحة النارية بتقديم ما يثبت وجود سبب وجيه لامتلاكها. قد يكون هذا السبب عضوية في نادٍ للصيد الترفيهي، أو العمل كحارس أمن، على سبيل المثال. ويجوز لمالكي الأسلحة النارية امتلاك أكثر من سلاح ناري واحد طالما لديهم أسباب محددة تستدعي ذلك.

إن امتلاك سلاح ناري بغرض الدفاع عن النفس لا يعتبر سبباً وجيهاً وهو محظور صراحة في أستراليا.

قبل أن يتمكن مالك السلاح من الحصول على ترخيص كامل لامتلاك أو استخدام السلاح، يجب عليه إكمال دورة سلامة متعددة الأيام، واجتياز اختبار كتابي، وإكمال تقييم عملي لإثبات قدرته على استخدام السلاح وصيانته بأمان.

بعد ذلك، يقوم السجل الوطني للأسلحة النارية في أستراليا بإجراء فحوصات خلفية لتحديد ما إذا كان لدى مقدم الطلب أي سجل جنائي أو أي أوامر تتعلق بالصحة العقلية صادرة عن المحكمة.

يُمنع أولئك الذين ارتكبوا جرائم خطيرة مرتبطة بالاعتداء الجنسي أو العنف أو المخدرات أو السرقة أو "الإرهاب" أو

الجريمة المنظمة أو الأسلحة غير المشروعة أو الاحتيال من الحصول على تراخيص الأسلحة.

ما مدى شيوع حوادث إطلاق النار في أستراليا؟

عمليات إطلاق النار الجماعي نادرة جداً في أستراليا، التي تعتبر دولة آمنة بشكل عام.

في مؤشر السلام العالمي، الذي يصدره معهد الاقتصاد والسلام (IEP) ومقره أستراليا، تحتل البلاد المرتبة 18 من بين 163 دولة.

في السنوات التي أعقبت مباشرة إقرار الاتفاقية الوطنية للأسلحة النارية عام 1996، شهدت أستراليا عدداً قليلاً من حوادث إطلاق النار، لم يسفر أي منها عن أكثر من ثلاث وفيات.

في أكتوبر/تشرين الأول 2002، أطلق طالب دولي يُعتقد أنه كان يعاني من أوهام ارتيابية النار على طالبين آخرين وقتلهما في حرم جامعة موناش في ملبورن، فيكتوريا. كما أصاب خمسة آخرين، بينهم محاضر. وبعد ذلك، تم تشديد قوانين حيازة الأسلحة النارية.

لكن في السنوات الأخيرة، شهدت مبيعات الأسلحة ارتفاعاً ملحوظاً. ولا يزال السبب وراء ذلك غير واضح، إلا أن بعض التقارير تربطه بتزايد الإقبال على رياضة الصيد.

لكن حادثة إطلاق النار الجماعي في شاطئ بوندي تأتي بعد شهرين فقط من قيام رجل يبلغ من العمر 60 عامًا في ضاحية كرويدون بارك بمدينة سيدني بإطلاق النار من نافذة سيارته على سيارات في شارع مزدحم، مما أسفر عن إصابة شخص بجروح خطيرة، وفقًا لما ذكرته الشرطة. وأضافت خدمات الطوارئ أن 14 شخصًا آخرين تلقوا العلاج في مكان الحادث من الصدمة أو إصابات طفيفة، بما في ذلك إصابات ناجمة عن زجاج متناثر من نوافذ السيارات.

الفلاح في مكان الحادث من المقدمة، أو إصابات طفيفة. بعد أي ذلك إصابات خطيرة من رجل مسافر من نوافذ السيارات.

أُلقي القبض على المشتبه به في تلك القضية بعد أن داهمت الشرطة شقته. ومع ذلك، صرّحت الشرطة بأنه لا تربطه أي صلة بالجريمة المنظمة أو المنظمات الإرهابية، كما أنه لا يعاني من أي تاريخ مرضي نفسي. ولم تتوصل الشرطة إلى دافع واضح لإطلاق النار.

كيف استجابت السلطات الأسترالية لحادثة إطلاق النار في شاطئ بوندي؟

قال رئيس الوزراء الأسترالي أنتوني ألبانيز يوم الاثنين إنه سيناقش مع مجلس الوزراء الوطني سن قوانين أكثر صرامة للسيطرة على الأسلحة.

قال ألبانيز في مؤتمر صحفي إن الحكومة الأسترالية "مستعدة لاتخاذ أي إجراء ضروري" و"يشمل ذلك الحاجة إلى قوانين أكثر صرامة بشأن الأسلحة".

وأضاف أن هذا قد يعني فرض قيود على عدد الأسلحة النارية التي يُسمح لكل شخص بامتلاكها أو الحصول على ترخيص لاستخدامها، إلى جانب مراجعات دورية أكثر انتظامًا لتراخيصهم. وتقوم السلطات في أستراليا حاليًا بإجراء فحوصات لتراخيص الأسلحة النارية، ولكن في معظم الولايات والأقاليم، تكون هذه الفحوصات غير متكررة نسبيًا إلا في حالة وقوع حادثة معينة أو وجود مخاوف.

وقال ألبانيز: "لا ينبغي أن تكون التراخيص دائمة، وبالطبع يجب وضع ضوابط للتأكد من وجود تلك الضوابط والتوازنات أيضاً".

قال رئيس وزراء ولاية نيو ساوث ويلز، كريس مينز، في مؤتمر صحفي يوم الاثنين: "الأمر يتطلب تشريعاً. وهذا يعني تقديم مشروع قانون إلى البرلمان، مما يجعل الحصول على هذه الأسلحة المروعة التي لا فائدة عملية لها في مجتمعنا أكثر صعوبة".

2:45

كيف وقعت حادثة إطلاق النار في بوندي على الرغم من قوانين الأسلحة الصارمة في أستراليا؟

وقالت سامارا ماكفيدران، وهي باحثة رئيسية في جامعة جريفيث في جنوب شرق كوينزلاند بأستراليا، لقناة الجزيرة: "من المعقول جداً التساؤل عن كيفية وقوع مجزرة أخرى في أستراليا، بالنظر إلى أن لدينا قوانين صارمة للغاية بشأن الأسلحة".

قال ماكفيدران، الذي تشمل خبرته البحثية العنف المسلح، إنه من السابق لأوانه معرفة ما إذا كانت هناك أي إخفاقات في عملية الترخيص.

"هذا أمرٌ ستنظر فيه الشرطة بالتأكيد كجزء من تحقيقاتها، ومن المهم جمع كافة الحقائق قبل التسرع في استخلاص النتائج. من الضروري أن نعرف الظروف الدقيقة التي أدت إلى هذا الحادث، إذا أردنا تحديد الأخطاء المحتملة وسبل إصلاحها."

وقال ماكفيدران إن الحصول على رخصة سلاح في أي ولاية أو إقليم في أستراليا ليس عملية سريعة وبسيطة، و"يخضع الحصول على رخصة سلاح لمجموعة واسعة من الضوابط".

وأضافت: "تُثار تساؤلات حول عدد الأسلحة النارية - ستة - المسجلة قانونياً باسم أحد الرماة. هذا العدد ليس بالأمر غير المألوف. فمعظم حاملي التراخيص يمتلكون أنواعاً متعددة ومختلفة من الأسلحة النارية، لأغراض مختلفة، على سبيل المثال، صيد أنواع مختلفة من الحيوانات أو المشاركة في أنواع مختلفة من المسابقات".

ما هو الحل؟

وقال ماكفيدران: "على الرغم من أن الأمر قد يبدو غير منطقي، إلا أن عدد الأسلحة النارية ونوعها وما إذا كان الجناة مرخصين أم لا، ليست هي القضية الحقيقية".

في تاريخ حوادث إطلاق النار الجماعي في أستراليا، قبل وبعد حادثة بورت آرثر عام 1996، قالت إن بعض الجناة كانوا يحملون تراخيص، وبعضهم لم يكن كذلك. استخدم بعض الجناة أسلحة نارية نصف آلية، بينما لم يستخدمها آخرون. واستخدم معظمهم سلاحًا ناريًا واحدًا أو اثنين.

"مع ذلك، ومنذ عام 1996 فصاعدًا، كان رد فعلنا على العنف المسلح هو نفسه دائمًا: إعلانات سياسية سريعة عن حظر الأسلحة النارية، وعمليات إعادة شرائها، وسن المزيد من القوانين. لقد فعلنا ذلك مرارًا وتكرارًا، ومن الواضح جدًا أن هذا النهج لا ينجح في منع العنف"، كما قال مكفيدران.

وأضافت: "يمكننا الاستمرار في فعل الشيء نفسه ونأمل في نتيجة مختلفة. أو يمكننا تجربة نهج مختلف".

قال ماكفيدران إن السياسيين على مدى سنوات "عملوا على تعزيز الانقسام والعداء بين الاستراليين" على اساس الانقسامات الدينية والعرقية والإثنية والثقافية وغيرها من الانقسامات المتعلقة بالهوية من أجل كسب الأصوات، مما تسبب في ضرر دائم للمجتمعات من خلال زيادة التعصب والتحيز.

في السنوات الأخيرة، شددت الحكومات المتعاقبة في أستراليا قبضتها على الهجرة، حيث احتُجز العديد من المهاجرين من بعض الدول لأشهر متواصلة في مراكز احتجاز خارجية في جزر مثل ناورو ومانوس. وقد أثار هذا الأمر مخاوف نشطاء حقوق الإنسان.

في يناير 2025، قالت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إن الحكومة الأسترالية انتهكت معاهدة حقوق الإنسان باحتجازها مجموعة من طالبي اللجوء، وكثير منهم قاصرون في ناورو، على الرغم من منحهم صفة لاجئ.

وقال ماكفيدران: "إذا كنا جادين في منع العنف في المستقبل - سواء كان ذلك باستخدام سلاح ناري أو أي وسيلة أخرى - فيجب علينا تغيير طريقة انخراطنا في النقاش العام، ووقف التلاعب السياسي قصير المدى، ومعالجة الانقسامات في مجتمعنا".

حدث خطأ

يرجى المحاولة مرة أخرى لاحقاً